INTERNATIONAL IDEA PRESS RELEASE

EMBARGOED TO 15 September 2026, 00:01 GMT

تقرير الديمقراطية العالمية: سيادة القانون تضعف فيما تصل في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها خلال 50 عاماً

تدهور الديمقراطية يزيد من خطر نشوب صراعات عنيفة

بروكسل/ستوكهولم – تدهور سيادة القانون والانخفاض القياسي في الولايات المتحدة يزيدان من سوء آفاق الديمقراطية حول العالم، وفقاً لتقرير صادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (International IDEA).

وصلت مؤشرات رئيسية للديمقراطية الأمريكية من حرية الصحافة إلى استقلال القضاء إلى أدنى مستوياتها خلال 50 عاماً، وهذا يتردد صداه عالمياً. تراجع واشنطن عن النظام الدولي القائم على القواعد أضعف الثقة في التعددية وشجع القادة والشعبويين الاستبداديين.

يحذر التقرير **"الحالة العالمية للديمقراطية 2026: الديمقراطية في عصر الصراع"** من أن التراجع الديمقراطي يوسع ظروف النزاعات الداخلية والدولية. والدول الهشة سياسياً التي تواجه المزيد من التراجعات تكون عرضة بشكل خاص لهذا الخطر.

قال الأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، كيفن كاساس-زامورا: "لعقود من الزمن، كانت سيادة القانون محلياً ودولياً أساس صمود الديمقراطيات." "والآن، التراجع السريع للديمقراطية في الولايات المتحدة يضعف إستقلال القضاء ويفتت النظام الدولي – مهدداً الديمقراطية حول العالم."

كان ركود الأداء الديمقراطي هو الاتجاه الشائع في عام 2025. عندما حدث التغيير، كان في الغالب سلبياً. حوالي 57 بالمئة من الدول إنخفضت في مؤشر رئيسي واحد على الأقل للأداء الديمقراطي بين عامي 2020 و2025. فقد عانت سيادة القانون والتمثيل والحقوق جميعها من تدهور واسع. وتركز هذا التراجع الديمقراطي في العديد من اللبنات الأساسية للديمقراطية: إنتخابات موثوقة، هيئات تشريعية فعالة، حرية التعبير والصحافة، والوصول إلى العدالة.

كان عام 2025 هو العام الحادي عشر على التوالي الذي أظهرت فيه المزيد من الدول تراجعاً واضحاً بدلاً من تحسن في الأداء الديمقراطي العام، وهو أطول هبوط متتالٍ منذ تسجيل المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات للأداء بدءاً من العام 1975، وفقاً للتقرير.

ما يقرب من نصف المؤشرات الثلاثين التي تستخدمها المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات لقياس الديمقراطية الأمريكية، إنخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ بدء مجموعة بيانات الحالة العالمية للديمقراطية (GSoD) في عام 1975، بما في ذلك الوصول إلى العدالة، المساواة الاقتصادية، البرلمان الفعال، حرية التعبير، حرية الصحافة، واستقلال القضاء.

يحذر التقرير من أن هذا التآكل – المدفوع جزئياً بتركيز السلطة التنفيذية – يضعف الضوابط والتوازنات في الولايات المتحدة بينما يضر بالثقة في التعددية وسيادة القانون الدولية على مستوى العالم.

INTERNATIONAL IDEA PRESS RELEASE

في قسم خاص بالصراعات العنيفة، يجد التقرير أن الانخفاض الأخير في عدد وجودة الديمقراطيات يهدد "السلام الديمقراطي" الناتج عن عقود من الديمقراطية. أدى ضعف الأداء الديمقراطي إلى زيادة عدد الدول التي لديها بعض الإجراءات الديمقراطية لكنها تفتقر إلى المنافسة السياسية الحقيقية أو الحقوق القابلة للتنفيذ، وتظهر البيانات أن هذه الدول معرضة بشكل خاص لخطر الصراع.

يقول التقرير إن على الحكومات اعتبار دعم الديمقراطية في الخارج أولوية للأمن القومي، لأن الأنظمة الديمقراطية الأقوى يمكن أن تساعد في تقليل الظروف التي تؤدي إلى الصراع. حتى الاستثمارات الصغيرة في دعم الديمقراطية يمكن أن تحقق مكاسب كبيرة في السلام والحكم، بتكلفة أقل من الردود العسكرية.

"لم يعد تراجع الديمقراطية مجرد أمر يتعلق بحقوقنا السياسية الوطنية؛ بل إنه يعيد تشكيل ظروف السلام والأمن حول العالم"، قال كاساس-زامورا. "الاستثمار في الديمقراطية هو أيضاً إستثمار في السلام."

يسلط التقرير الضوء أيضاً على التطورات الإيجابية. لا تزال التحسينات هشة، خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مثل بنغلاديش، نيبال، بولندا، سريلانكا، وسوريا. في هذه السياقات، ساعدت التعبئة العامة والمجتمع المدني في التجديد الديمقراطي.

في سوريا، التي شهدت تحسناً في الحقوق وسيادة القانون والمشاركة، كانت المكاسب في مؤشرات المجتمع المدني كبيرة بشكل خاص. في حين لا تزال هناك تحديات خطيرة تتعلق بالأمن والحقوق ومركزية السلطة، ساعد احترام أقوى لحريات التجمع والتعبير في توسيع المجال لهذه المجموعات للعمل. حتى في السياقات الأكثر استقراراً، مثل أستراليا، تحسنت مؤشرات مشاركة المجتمع المدني.

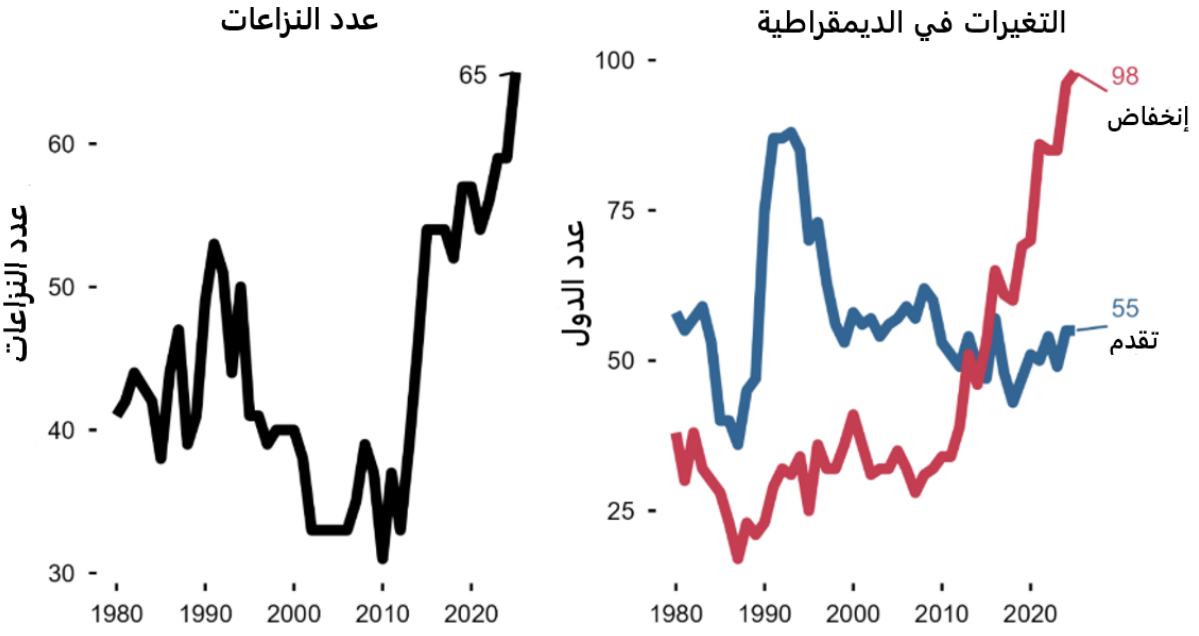

المصدر: اللوحة اليسرى الخاصة بالنزاعات من برنامج بيانات النزاع في أوبسالا للبيانات.

INTERNATIONAL IDEA PRESS RELEASE

النتائج الرئيسية

- كانت **سيادة القانون أضعف فئة أداء بشكل عام**، حيث كانت 71 دولة، أو 41 بالمئة من الفئة التي تم تقييمها (من أصل 173)، ضمن فئة الأداء المنخفض. كما سجلت تراجعات أكثر من أي فئة أداء ديمقراطي أخرى، وقد سجلت 29 دولة، أو 17 بالمئة، إنخفاضاً. كان **استقلال القضاء** من بين الأسوأ تضرراً.
- **تحت فئة الحقوق، شهدت حرية التعبير أكبر انخفاض واسع النطاق**، حيث انخفضت في 42 دولة، أي 24 بالمئة من جميع الدول التي تم تقييمها. **كما تدهورت حرية الصحافة بشكل حاد**، حيث انخفضت في 23 بالمئة من الدول. **إنخفض الوصول إلى العدالة في 18 بالمئة من الدول**، مما يبرز الضغط على الحقوق والحماية الديمقراطية الأساسية.
- **لا يزال التمثيل هو الأقوى أداءً في الديمقراطية على مستوى العالم**، لكن اتجاهه العام لا يزال سلبياً، حيث سجل 17 انخفاضاً و4 تقدمات فقط بين 2020 و2025 – مما يعكس تدهور كل من نزاهة الانتخابات والرقابة التشريعية. **تدهورت الانتخابات الموثوقة في ما يقرب من واحدة من كل خمس دول حول العالم** (32 دولة أو 18 بالمئة)، بينما تدهور البرلمان الفعال في 33 دولة (19 بالمئة).
- كانت **الدول الأفريقية والأوروبية** تمثل أكبر حصص التدهور (33 و27 بالمئة من جميع الانخفاضات على التوالي)، بينما تصدرت آسيا والمحيط الهادئ في مجال التحسينات.

الخلفية

يصنف تقرير الحالة العالمية للديمقراطية 2026 الدول في أربع فئات رئيسية من الأداء الديمقراطي بدلاً من تصنيف واحد شامل. هذه الفئات الأربع هي:

- *التمثيل* – مثل انتخابات موثوقة ورقابة برلمانية فعالة.
- *سيادة القانون* – مثل استقلال القضاء ومدى حرية الناس من العنف السياسي.
- *الحقوق* – مثل حرية التعبير، حرية الصحافة، وحرية التجمع.
- *المشاركة* – مثل مدى مشاركة المواطنين في التعبير الديمقراطي أثناء الانتخابات وبينها.
- تنقسم هذه الفئات الأربع إلى 17 عاملٍ، مثل الانتخابات الموثوقة أو استقلال القضاء. تفاصيل منهجية البحث يمكن الإطلاع عليها هنـــا (باللغة الإنكليزية).

المناطق

أفريقيا وغرب آسيا

شهدت أفريقيا وغرب آسيا تراجعاً ديمقراطياً أكثر من التقدم بين عامي 2020 و2025، مع تركيز الانتكاسات في الإنتخابات المعتمدة، البرلمان الفعال، الوصول إلى العدالة، والحريات المدنية. ظل غرب أفريقيا مصدر قلق خاص، حيث

INTERNATIONAL IDEA PRESS RELEASE

عززت الحكومات العسكرية في بوركينا فاسو والنيجر سلطتها أكثر وقيدت الحريات السياسية. ومع ذلك، ظهرت مؤشرات على تقدم في أماكن أخرى: فقد أدى الانتقال السياسي في سوريا إلى تحسينات في عدة إجراءات ديمقراطية، بينما سجلت الغابون وغامبيا أيضاً تقدماً.

أوروبا

ظلت أوروبا أقوى منطقة أداء ديمقراطي في العالم بشكل عام، لكن علامات التوتر إزدادت. سجلت الحريات المدنية، الوصول إلى العدالة، والانتخابات الموثوقة أكبر عدد من الانتكاسات، بينما تدهورت حرية التعبير وحرية الصحافة في عدة ديمقراطيات راسخة. تركزت التراجعات في دول مثل جورجيا وروسيا وسلوفاكيا، حتى مع تسجيل دول مثل بولندا والتشيك تحسينات في الحكم الديمقراطي والمساءلة المؤسسية.

الأمريكتان

خارج الولايات المتحدة، ظل الأداء الديمقراطي في الأمريكتين مستقراً إلى حد كبير، مع استمرار معظم الدول في الأداء ضمن النطاق المتوسط عبر جميع الفئات الديمقراطية. ومع ذلك، إستمر الاستقطاب السياسي، المعلومات المضللة، وتراجع الثقة العامة في المؤسسات في تشكيل المشهد الإقليمي. تم تسجيل تقدم ديمقراطي في دول منها البرازيل وغواتيمالا وهندوراس، بينما استمرت المخاوف بشأن التراجع الديمقراطي، الجريمة المنظمة، وتحديات الحوكمة في عدة دول.

آسيا والمحيط الهادئ

بينما تجاوزت التراجعات العامة التقدم قليلاً، كان معظم التدهور مركزاً في أفغانستان وميانمار. باستثناء هذين البلدين، سجلت المنطقة تقدماً أكثر من الانتكاسات. كانت التحسينات الديمقراطية واضحة بشكل خاص في بنغلاديش وسري لانكا، بينما بقيت المخاوف بشأن تراجع نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء وتركيز السلطة التنفيذية في عدة دول عبر المنطقة.

الروابط السريعة لإصدار التقرير

صفحة الحدث

نموذج التسجيل

بث مباشر للحدث على يوتيوب

الهاشتاغ الرئيسي للمتابعة على وسائل التواصل الاجتماعي: #GSoD2026

استفسارات إعلامية

الأمين العام للمؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، **كيفن كاساس-زامورا**، بالامكان إجراء مقابلات شخصية نصية وبصرية معه. وخبراؤنا الإقليميون يرحبون أيضاً بالحديث الى وسائل الإعلام.

INTERNATIONAL IDEA PRESS RELEASE

للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع **آليستر سكراتون**، رئيس قسم الاتصالات والمنشورات:
a.scrutton@idea.int 0046 707 21 10 98

المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات

المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (International IDEA) هي منظمة حكومية دولية تضم 35 دولة عضو، ولها التفويض الوحيد في دعم وتعزيز الديمقراطية على مستوى العالم. تساهم المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات في النقاش العام حول الديمقراطية وتساعد في تعزيز العمليات والإصلاحات والمؤسسات والجهات الفاعلة التي تبني وتدفع وتحمي الديمقراطية، مع التركيز على العمليات الانتخابية، بناء الدستور، تقييم الديمقراطية، والمشاركة السياسية والتمثيل. وتندرج ضمن جميع أعمالنا قضايا النوع الاجتماعي والشمول، حساسية النزاعات، والتنمية المستدامة.

تعد المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات أحدى أكثر المصادر العالمية ثقة للبيانات والتحليل حول صحة الديمقراطية حول العالم.

تواصل معنا!

لمزيد من المعلومات، زوروا: https://www.idea.int

لينكدإن: https://www.linkedin.com/company/international-idea

فيسبوك: https://www.facebook.com/InternationalIDEA

أكس: https://x.com/Int_IDEA

بلوسكاي: https://bsky.app/profile/internationalidea.bsky.social